

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٠١٨
بتاريخ:	٢٠١٧/٦/٣

ملف رقم: ١٩١٣/٤/٨٦

## السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة بني سويف

خية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلينا برقم (١٠٩٦) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ بشأن إبداء الرأي القانوني في بعض المسائل المرتبطة بتطبيق قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية، والذي وافق السيد الأستاذ المستشار/ رئيس مجلس الدولة على إحالته إلى الجمعية العمومية. ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٤ من مايو عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٧ من شعبان عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن الاختصاص المعقود لها بإبداء الرأي في المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها بإحدى الطرق المقررة قانونًا، إنما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها بما تنطوي عليه من ظروف وملابسات وغيرها من الاعتبارات، وفقًا للأنظمة القانونية الحاكمة لها، وأن ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها أصلاً ولا يتعداها إلى غيرها من الحالات، باعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري، وإنما يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها، تثير مشكلة بعينها عُم فيها وجه الرأي القانوني على جهة الإدارة، وأن نكول الجهة طالبة الرأي عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات لازمة لإبداء الرأي في الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، مما يتعين معه حفظ الموضوع.



مجلس الدولة  
مركز الدراسات والبحوث  
مركز الفتوى والتشريع

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة خاطبت سيادتكم بكتابيتها رقمي (٢٥٧) المؤرخ ٢٠١٦/٢/٢٣، و(٩١٧) المؤرخ ٢٠١٦/٤/٢٨ لموافاتها بحالة واقعية محددة، وبعض المستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع المائل، إلا أنه لم يتم موافاة الإدارة بما طلبته، الأمر الذي يتعين معه حفظ الموضوع

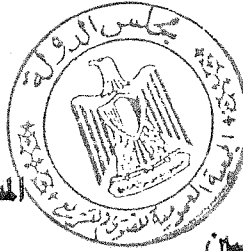
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تصديراً في: ٣ / ٦ / ٢٠١٧

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع  
بمصر  
يحيى أحمد راغب دكروري  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



المستشار/

رئيس  
المكتب الفني  
المستشار/ مصطفى حسين السيد أبو حسين  
نائب رئيس مجلس الدولة

هشام/

مجلس الدولة  
القاهرة  
التشريع